

لا رجال دين في الإسلام

لا رجال دين في الإسلام ولكن ألا يوجد علماء هم ورثة الأنبياء؟ وهم من يرجع إليهم لأخذ العلم الشرعي والفتاوى؟ وهم من في استطاعتهم أن يفهموا غرض الشارع وخصوصا في القضايا المستجدة؟ إن كلمة رجال دين عند النصارى أو في الأديان الأخرى لها ما لها من نواح سلبية (تحريف وتغيير واستعباد البابا للناس عن طريق الدين... إلخ) ولذا ما المقصود بقول إنه لا يوجد رجال دين في الإسلام؟ هل المقصود أنه لا يوجد فصل للدين عن الدولة، أم أنه يمكن لأي شخص أن يقول بالدين دون علم؟ نواح كثيرة متعلقة بالسؤال وخصوصا في غياب الدولة قد تكون بحاجة لترتيب وتوضيح وإبراز الأهمية... والخطورة في الموضوع:

1- إن موضوع وجود أو عدم وجود رجال دين في الإسلام هو موضوع ليس له علاقة بوجود الدولة الإسلامية أو غيابها. (وإن كان غياب الدولة وحضورها له أثره على كل المواضيع تقريبا).

2- لا قداسة لرجل العلم في الإسلام مهما بلغت رتبته، أما في الأديان الأخرى: فهم يعتبرون أن رجل الدين يمثل الله تبارك وتعالى! فهو يحلل ويحرم نيابة عن الله، وبالتالي فإن اعتراض الناس على رجال الدين عندهم هو بمثابة اعتراضهم على الله نفسه. أما بالنسبة للإسلام فلا عصمة لأحد إلا الأنبياء، لأنهم هم من يبلغون أمر الله تبارك وتعالى. أما العلماء فإنهم مؤهلون لاستنباط الحكم الشرعي من الأدلة التفصيلية المرتبطة بأفعال العباد، وقد يصيبون وقد يخطئون، ولكن اتباعهم مجزئ طالما أنهم اجتهدوا بحسب الطريقة الشرعية. فقول العلماء في الأديان الأخرى لا يرد عليهم إن هم خالفوا دينهم، وأما العلماء في الإسلام فيرد ما يقولونه إذا خالفوا الدين أو إن جاؤوا بحكم أو رأي دون دليل. وهذا يضمن الحفاظ على الدين من التغيير وعدم تدجين الأمة عن طريق العلماء وإخضاعهم لها للحاكم الفاسد.

3- أن علماء المسلمين أمروا بالاختلاط بالناس وعدم الانعزال والانزواء عنهم، حتى يتسنى لهم فهم واقع الناس ولكي يتمكنوا من إنزال الحكم على هذا الواقع. كما أن جزءا مهما من عمل علماء المسلمين هو السياسة ومحاسبة الحاكم، وهذه لا تكون بالانزواء والتصومع! كما أنهم أمروا بالجهاد وعدم التقاعس عنه بحجة العلم.

4- إن أمانة تبليغ الدين وحمل الدعوة مرهونة بالأمة كلها أفرادا وجماعات ودولة؛ وواجب على الجميع وإن كان أكثر وجوبا على العلماء والدولة الإسلامية إن كانت موجودة، إلا أنها وظيفة كل مسلم أن يبلغ الدين ويحافظ على أمته وأن يحظى بجزء من العلم الشرعي لا يقل عما يمكنه أن يقيم به حياته كفرد على أساس الشرع الحنيف.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الدكتور فرج ممدوح